مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السادس – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 6 , No 3)
October 2023

تأثير الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في ليبيا للمدة 1970–2022

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب
ametelawi@elmergib.edu.ly

الملخص

هدف هذا البحث للتعرف على مدي تأثير الائتمان المصرفي علي النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية 1970-2022 وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من النشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) والائتمان المصرفي للمصارف التجارية، واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك بأسلوب إنجل جرانجر Engle and Granger وعلى اختبار سببية جرانجر Causality Granger . أظهرت نتائج الدراسة الي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الائتمان المصرفي و حجم النمو الاقتصادي ، و اما في الأجل القصير فقد توصلت النتائج اعتمادًا علي اختبار سببية جرانجر الي وجود علاقة سببية إيجابية ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية

الائتمان المصرفي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك

The Impact of Bank Credit On Economic Activity In Libya Over The Period 1970-2022

Dr. Abdulrzag Mohamed Etelawi

Abstract

The current research analyses the impact of bank credit in economic growth in Libya over the period 1970 – 2022, co-integration approach was adopted in this research by using Engel-Granger method and causality Granger. The research resulted that there is no relationship in the long term between bank credit and economic growth. The causality Granger indicated that there is a positive bidirectional between the two variables in the short term.

Keywords

Bank credit
Economic growth
Libya economy
Co-integration

المقدمة:

تعتبر دراسة الائتمان المصرفي وتأثيره على حجم النشاط الاقتصادي من الموضوعات المتجددة وذات البحث الدائم سواء كان في البلدان المتقدمة أو النامية لما لأهمية الائتمان المصرفي من تأثير على أوجه النشاط والأداء الاقتصادي للبلد.

حيث تعمل بلدان العالم علي رسم سياسات واستراتيجيات التي من شأنها تحقيق أقصى منفعة ممكنة من ضخ الائتمان المصرفي على كل المتغيرات الاقتصادية من دخل وانتاج واستثمار وتوظف، والاقتصاد الليبي ليس بمعزل عن الاقتصاديات الأخرى حيث يعمل صناع القرار برسم سياسات اقتصادية متعلقة بحجم الائتمان المصرفي لمحاولة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم على أوجه النشاط الاقتصادي ككل.

مشكلة البحث:

تتلخص المشكلة البحثية في التساؤل الاتي: ما مدي تأثير وعلاقة الائتمان المصرفي علي النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1970-2022؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في السعي لتنويع مصادر الدخل القومي الليبي والتقليل من الاعتماد على مورد النفط وذلك بمحاولة تحقيق التنمية الشاملة من خلال دعم القطاع الخاص عن طريق زيادة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية والذي بدوره يوثر ايجابًا على حجم النمو الاقتصادي وكذلك يشمل موضوع الدراسة على متغيرات اقتصادية تحتاج للبحث والتقييم المستمر هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة محاولة لأثراء المعرفة وإضافة علمية التي قد تساعد صناع القرار قي الاقتصاد الوطني.

فرضية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث سيتم وضع فرضية تتماشي مع النظرية الاقتصادية مفادها للائتمان المصرفي تأثير ذو دلالة إحصائية طردية أو موجبة على النشاط الاقتصادي في ليبيا.

هدف البحث:

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإن هدف الدراسة يتمثل في محاولة معرفة تأثير الائتمان المصرفي علي النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1970-2022.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض أدوات التحليل القياسي من خلال تطبيق بعض اختبارات جذر الوحدة و المتمثلة في ديكي فيللر الموسع Augmented Dickey Fuller Test (ADFT)، واختبار فيليب وبيرون Phillips Perron Test (PPT) و كذلك اختبار التكامل المشترك لأنجل-جرانجر (Engel-Granger Method) و نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لمحاولة معرفة تأثير الائتمان المصرفي علي النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1970-2022م.

وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من الاحصاءات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

الدراسات السابقة:

حظيت العلاقة بين الائتمان المصرفي و حجم النمو الاقتصادي باهتمام واضح عند الباحثين و المهتمين بالشأن الاقتصادي و المالي حيث ترجمت هذه العلاقة في عدة دراسات تطبيقية شملت العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومن خلال اطلاع الباحث، نوجز ما خلصت إليه بعض الدراسات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ووجب الإشارة هنا الي ندرة الدراسات السابقة المنشورة حديثًا في ليبيا والمهتمة بتأثير الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حسب علم الباحث، وبالتالي سيتم التركيز على الدراسات السابقة المشابهة الى حد ما بالاقتصاد الليبي بشكل خاص والاقتصاديات الأخرى بشكل عام. وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات مع التنويه بأنه تم ترجمة الدراسات الإنجليزية إلى العربية من قبل الباحث.

في السعودية، تناولت دراسة Algaeed (2021) لتحليل و اختبار تنمية سوق المال و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1985-2018 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و FMOLS و Johansen, وأظهرت بعض نتائج الدراسة بأن الرقم القياسي للأسعار المساهمة و عدد أسهم التجارة و السوق الرأسمالي لا يسببوا التغير في النمو الاقتصادي وقد اوصت الدراسة علي سلطات سوق المال بالتعجيل برسم خارطة لسوق المال للمحافظة وزيادة معدلات النمو لاقتصادي. و في السعودية أيضًا، أظهرت دراسة Al Mahish (2016) أثر التمويل علي النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2014 باستخدام طريقة جوهانسن و نموذج تصحيح الخطأ، و بينت

النتائج وجود علاقة طويل الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و أنشطة التمويل و سعر الفائدة الحقيقي و تشغيل او استخدام القوى العاملة و رأس المال كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة للتمويل على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية ذات أتجاه واحد من التمويل الى النمو الاقتصادي.

في الجزائر، أظهرت دراسة كل من Zegrier & et al.(2021) في دراستهم لقياس مؤشرات تنمية القطاع المصرفي لمواجهة معوقات تمويل النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019 و أظهرت نتائج الدراسة على وجود اثر كبير في عدم توازن تركيبة و ووظيفة المصارف باستخدام عدة مؤشرات منها عملية دوران النقود خارج المصارف الامر الذي يتطلب زيادة التركيز علي تنمية المتغيرات الكلية و بيئة أنشطة المصارف حتي يتم تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة. وفي الجزائر أيضًا، تناولت دراسة Benziane (2019) أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج VAR و Granger causality test وبينت النتائج على عدم وجود اثر معنوي للائتمان و معدل الفائدة على النمو الاقتصادي و من جهة أخري فإن لعرض النقود اثر معنوي موجب على النمو الاقتصادي.

في العراق، أظهرت دراسة Al-Khaykanee & Jassim (2022) لقياس و تحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2020 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وخلصت نتائج الدراسة الي وجود اثر للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ووجود علاقة مباشرة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة قيد البحث. وفي العراق أيضًا، تناولت دراسة كل من Hasan & Abdulhameed (2022) لتحليل العلاقة المتداخلة بين الاستقرار النقدي والمالي وانعكاسها على النمو الاقتصادي باستخدام نظرية الألعاب وخلصت نتائج الدراسة الي ضرورة بحث و تركيز الاقتصاد العراقي لزيادة قوته في النظام المالي عن طريق زيادة إشراف البنك المركزي على النظام المالي و من ثم تحسين عمليات الإنتاج و دعم تنمية النظام الاقتصادي و هذا بدوره يعكس ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي أو النمو الاقتصادي.

وفي الامارات العربية المتحدة، تناولت دراسة كل من Al Zaidanin & Al Zaidanin (2021) اثر إدارة مخاطر الائتمان على التكوين التمويلي للمصارف التجارية خلال الفترة 2013-2019 باستخدام الإحصائيات الوصفية القياسية و نموذج الأثر العشوائي وخلصت نتائج الدراسة الي أن نسبة القروض المتعثرة و نسبة الدخل-التكلفة لهما أثر سلبي معنوي على أرباح المصارف التجارية، بينما نسبة كفاية راس المال و نسبة السيولة و نسبة القروض الي الودائع لهم علاقة إيجابية ضعيفة جدا على عوائد الأصول و لكن ليست بمحددات أرباح المصارف بسبب عدم وجود اثر معنوي احصائي على الأرباح. وفي الأمارات العربية المتحدة أيضًا، بينت دراسة كل من Mehta & Bhavani(2017) في دراستهما لمحددات أرباح المصارف لحالة القطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2006-2013 باستخدام تحليل انحدار البيانات المقطعية خلال الفترة 2006-2013 و أظهرت نتائج الدراسة أن تكلفة الكفاءة و مصادر العوائد غير التقليدية و جودة الأصول العالية لهم تأثير معنوي كبير على المتغيرات النوعية للمصارف.

في غانا، وضحت دراسة كل من Kwashie & et al.(2022) للتحقق من أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في المصارف التجارية خلال الفترة 2013-2018 باستخدام بيانات مقطعية، وبينت نتائج الدراسة أن القروض المتعثرة تؤثر سلبيًا على الأداء المالي، بينما حجم وعمر المصرف والناتج المحلي الإجمالي لهم تأثير إيجابي على كل من الأداء المالي وعوائد الأصول. وفي غانا أيضًا، تناولت دراسة كل من Abille & Mpuure(2020) لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1983-2017 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتحقق من التكامل بين النمو الاقتصادي و عرض النقود و التضخم ومعدل الإعارة ، وأظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة تكاملية في المتغيرات بينما أكدت الدراسة على أن عرض النقود يؤثر ايجابًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ولكن تأثر النمو الاقتصادي سلبيًا بعرض النقود في الأجل القصير. كما بينت الدراسة أن معدل الإعارة له تأثير سلبي غير معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و لكن تأثر النمو الاقتصادي إيجابًا بمعدل الإعارة في الاجل القصير.

في الباكستان، تناولت دراسة كل من Majeed & Iftikhar(2020) لنمذجة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1982-2017 ، وبينت نتائج تحليل الدراسة أن الائتمان المصرفي يؤثر إيجابا ولكن غير معنوي على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخري أهتمت دراسة كل من Islam & et al.(2021) للتساؤل عن وجود أثر للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الأجلين

القصير والطويل من منظور البلد النامي (بنغلاديش) والمتقدم (المملكة المتحدة) خلال الفترة 1980–2019 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ، ووجدت نتائج الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الدولتين في المدي القصير والطويل وكذلك يؤثر عرض النقود إيجابًا على النمو الاقتصادي في الدولتين.

من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات وعرضه للدراسات السابقة، يمكننا نخلص بان الدراسات السابقة ألقت الضوء على اقتصاديات مختلفة منها المتقدمة و المتخلفة وبعضها مشابهة للاقتصاد الليبي وباستخدام منهجيات بحثية مختلفة و فترات زمنية متباينة و الذي يميز الدراسة الحالية انها استخدمت حالة الاقتصاد الليبي و بفترات زمنية طويلة وخاصة في فترة زمنية تعرض فيها الاقتصاد الليبي لازمات اقتصادية و غير اقتصادية واستخدام دراسات سابقة وحديثة. وكذلك استخدام العلاقة بين متغيرين فقط متمثلا في حجم النمو الاقتصادي و الائتمان المصرفي.

الجزء التطبيقي:

أولاً: تطور متغيرات البحث خلال الفترة 1970–2022

تطور الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1970–2022

شهد الائتمان المصرفي في الاقتصاد الليبي زيادة بمعدلات متزايدة نسبيًا منذ بداية فترة الدراسة حتي عام 2016 ثم أخذ بمعدلات متناقصة نسبيًا حتي عام 2019 ثم أزداد بمعلات متزايدة الي نهاية فترة الدراسة. وقد بلغت أعلى قيمة للائتمان خلال فترة الدراسة 21618.1 مليون دينار ليبي خلال عام2022، بينما بلغت اقل قيمة 96.2 مليون دينار في عام1970. ويرجع سبب التقلبات في السلسلة الزمنية نتيجة لازمات اقتصادية وغير اقتصادية مختلفة تعرض لها الاقتصاد الليبي منها انخفاض أسعار النفط العالمي وأغلاق النفط الليبي في بعض الأحيان بعد2011 و عدم الاستقرار الاقتصادي.

والشكل التالي يلخص تطور الائتمان المصرفي في ليبيا خلال فترة البحث.

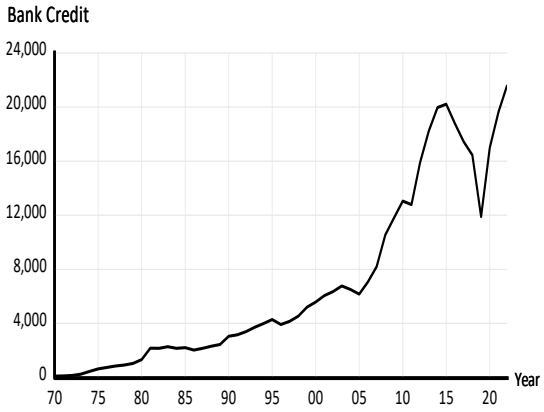

شكل رقم (1) تطور الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1970–2022

المصدر: (إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في البحث الحالي)

تطور حجم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة –2022 1970

سجل النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث بين الانخفاض والزيادة بمعدلات متناقصة الى متزايدة نسبيًا ولكن تذبذب السلسلة الزمنية بشكل واضح خلال الفترة ما بعد 2011 ويرجع ذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الليبي حتى نهاية فترة الدراسة، وقد بلغ أعلى قيمة للنمو الاقتصادي 91422.2 مليون دينار ليبي عام 2022، بينما اقل قيمة بلغت حوالي 16752.14 مليون دينار ليبي عام 1971.

والشكل التالي يوضح تطور حجم النمو الاقتصادي خلال فترة البحث.

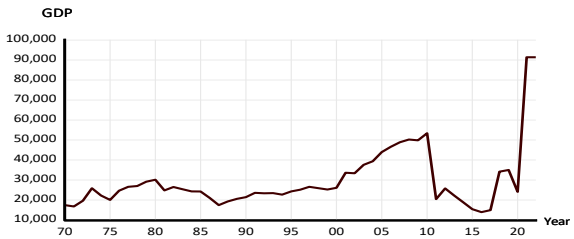

شكل رقم (2) تطور حجم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1970–2022

المصدر (إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في البحث الحالي)

ثانيًا: قياس وتحليل النموذج القياسي

يركز الجزء التحليلي بقياس علاقة وأثر الائتمان المصرفي على حجم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال المدة 1970–2022 باستخدام بيانات الدينار الليبي للائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي (حجم النمو

الاقتصادي) والبيانات مأخوذة من تقارير ونشرات سنوية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي بالمليون دينار حيث يشمل الائتمان المصرفي كل القروض والسلف المحلية بأنواعها التي تمنحها المصارف التجارية والاهلية لعملائها بينما تم تمثيل أداء النشاط الاقتصادي او النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الاجمالي.

ولهذا الغرض فقد تم صياغة العلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي (المتغير المستقل) والناتج المحلي الإجمالي–النمو الاقتصادي (المتغير التابع) في نموذج قياسي بناءً على بعض الدراسات السابقة، كالتالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 Bcredits_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث تشير

GDP إلى حجم النمو الاقتصادي

$Bcredits$ إلى الائتمان المصرفي

ε حد الخطأ

وللتأكد من مدي استقراريه متغيري الدراسة (الائتمان المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي) تم استخدام اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips and Perron(PP).

وتشير النتائج المعروضة في الجدول (1)، إلى متغيري البحث (الائتمان المصرفي /حجم النمو الاقتصادي) قد استقرا بعد أخذ الفرق الأول لكل منهما، أي أن المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيري البحث

المتغيرات	اختبار (ADF)			اختبار (PP)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
المستوى						
GDP	0.38	1.49 –	1.73	1.37 –	2.08 –	0.56
Bank Credit	1.03	1.50 –	1.02	0..52	1..66 –	1.96
القيم الحرجة %5	2.92 –	3.50 –	1.95 –	2.92 –	3.50 –	1.95 –
الفرق الأول						
GDP	5.36 –	5.01 –	5.10 –	8.21 –	8.35 –	8.14 –
Bank Credit	5.78 –	4.03 –	5.34 –	5.80 -	5..94 –	5.34 –
القيم الحرجة %5	2.92 -	3.52 –	1.95 –	2.92 -	3.50 –	1.95 –

ملاحظة: (1) حد ثابت. (2) حد ثابت واتجاه زمني. (3) عشوائي.

المصدر (مخرجات برنامج E views 12.00)

وبالتأمل في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن متغيري البحث – الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي–قد استقرا عند الدرجة الاولي ومن ثم نأتي الي الكشف عن العلاقة في الأجل الطويل عن طريق تطبيق اختبار انجل ـ جرانجر للتكامل للمشترك. والذي يمر بتقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ثم دراسة استقرار سلسلة البواقي*. ويوضح الجدول (2) ، نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية. فيما يوضح الجدول رقم(3) نتيجة دراسة استقرار سلسلة البواقي الناتجة من هذا التقدير.

جدول (2) نتيجة تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
Bank Credit	0.93	0.30	3.07	0.004
الحد الثابت	233313.93	2879.72	8..10	0.000

*لمزيد من المعلومات، أنظر كتاب Gujarati (2004)

معامل التحديد	0.14	قيمة دربن ـ واتسن	0.60

المصدر(مخرجات برنامج E views 12.00)

جدول رقم (3) نتيجة اختبار سلسلة البواقي

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
البواقي (u)	-0.44	0.32	-1.38	0.15
الاحصاءة المحسوبة	-1.38			
القيمة الحرجة عند المستوى 5%	-1.95			

المصدر (مخرجات برنامج E views 12.00)

ونلاحظ من النتيجة المعروضة في الجدول (3)، أن سلسلة البواقي غير مستقرة وذلك لكون الإحصاءة المحسوبة (-1.38) تقل عن القيمة الحرجة (-3.5) المقترحة من محاكاة Mackinnon (1991) وبالتالي يمكن القول إن المتغيرين المعنيين غير متكاملين تكاملاً مشتركًا، أي لا توجد علاقة تكاملية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة ومن ثم نستبعد استخدام نموذج تصحيح الخطأ. ولمعرفة العلاقة السببية في الأجل القصير بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي تمت الاستعانة باختبار السببية لجرانجر، حيث تشير النتائج المعروضة في الجدول (4) إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير بين حجم الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي وذلك بالاستناد الي القيمة المحسوبة لكل منهما وهي p value(0.003) اقل من ألفا (0.05) عند مستوي الإحصائية (5%) وبالتالي لا يمكن قبول فرضية العدم للمتغيرين و التي تقول أن الائتمان المصرفي لا يسبب التغير في النمو الاقتصادي والعكس بالعكس عند مستوي معنوية 5%، و بالتالي تقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أن الائتمان المصرفي يسبب التغير في النمو الاقتصادي و العكس بالعكس.

جدول (4) نتيجة اختبار سببية جرانجر بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

الفرضية العدمية	عدد المشاهدات	إحصاءه فيشر	مستوي المعنوية
الائتمان المصرفي لا يتسبب التغير في النمو الاقتصادي	51	6.56	0.003
النمو الاقتصادي لا يتسبب التغير في الائتمان المصرفي	51	7.00	0.003

المصدر(مخرجات برنامج E views 12.00)

ومن خلال التحليل القياسي يمكن الانتهاء بانه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي مما يعني أن الائتمان المصرفي لا يؤثر في حجم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة 1970-2022، وأما في الأجل القصير فقد أظهر اختبار سببية جرانجر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تتجه من الائتمان المصرفي الى النمو الاقتصادي و من النمو الاقتصادي الى الائتمان المصرفي، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يؤثر في الائتمان المصرفي و من جهة أخري يؤثر حجم النمو الاقتصادي في الائتمان المصرفي خلال الفترة الزمنية المختارة لهذه الدراسة في الاقتصاد الليبي.

الخلاصة:

هدف البحث إلى التحقق من مدي تأثير الائتمان المصرفي في حجم النشاط الاقتصادي(النمو الاقتصادي) خلال الفترة الزمنية 1970-2022 باستخدام بيانات سنوية لكل من الائتمان المصرفي و حجم النمو الاقتصادي و اعتمد البحث على منهجية إنجل جرانجر و اختبار سببية جرانجر وتوصل البحث الى عدم وجود علاقة تكاملية(علاقة طويلة الأجل) بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي وذلك لكون القيمة المحسوبة (-1.38) تقل عن القيمة الحرجة (-3.5) المقترحة من محاكاة Mackinnon(1991) ، واما في الأجل القصير و بالاستناد على اختبار سببية جرانجر وجدت علاقة ثنائية موجبة الاتجاه بين متغيري الدراسة حيث أن الائتمان المصرفي يؤثر في النمو الاقتصادي و العكس بالعكس خلال مدة الدراسة. ومن ثم يوصي البحث بضرورة قيام السلطات النقدية وعلى راسها المصرف المركزي بتشجيع المصارف التجارية بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والقطاع الخاص لما له دور فعال في المساهمة في تنويع الدخل القومي للاقتصاد الليبي. كما توصي هذه الدراسة بضرورة قيام صناع القرار برسم السياسات الاقتصادية الهادفة التي من شأنها توجيه الائتمان المصرفي في المشاريع المثمرة والتي تساعد في النشاط الاقتصادي للبلد من زيادة الدخل والإنتاج والاستثمار والعمالة ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

مصرف ليبيا المركزي(2020). الكتيب الإحصائي للإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)، https://cbl.gov.ly/#

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

المراجع الإنجليزية:

Abille, A. B., & Mpuure, D. M. N. (2020). Effect of monetary policy on economic growth in Ghana. *Applied Economics Journal*, *27*(2), 110-124.

Algaeed, A. H. (2021). Capital market development and economic growth: an ARDL approach for Saudi Arabia, 1985–2018. *Journal of Business Economics and Management*, *22*(2), 388-409.

Al Mahish, M. (2016). The impact of financing on economic growth in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Finance*, *8*(8), 1-10.

Al Zaidanin, J. S., & Al Zaidanin, O. J. (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of United Arab Emirates commercial banks. *International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478)*, *10*(3), 303-319.

Al-Khaykanee, N. K. S., & Jassim, R. S. (2022). Measuring and Analyzing the Impact of Bank Cash Credit on the Growth of the Iraqi Economy for the Period (2004-2020). *Baltic Journal of Law & Politics*, *15*(1), 1432-1446.

Benziane, R. (2019). The impact of monetary policy on algerian economic activity. *Journal of Business and Economic Development*, *4*(1), 15-22.

Gujarati, D. N. (2004). Basic Econometrics, Forth Edition, McGraw-Hill. New York, pp 823-825.

Hasan, S. A., & Abdulhameed, M. M. (2022). Analysis of the Interrelationship between Monetary and Financial Stability and Its Reflection on Economic Growth in Iraq Using Match Theory. *Specialusis Ugdymas*, *1*(43), 2145-2156.

Islam, M. S., Hossain, M. E., Chakrobortty, S., & Ema, N. S. (2021). Does the monetary policy have any short-run and long-run effect on economic growth? A developing and a developed country perspective. *Asian Journal of Economics and Banking*.

Kwashie, A. A., Baidoo, S. T., & Ayesu, E. K. (2022). Investigating the impact of credit risk on financial performance of commercial banks in Ghana. *Cogent Economics & Finance*, *10*(1), 2109281.

Majeed, S., & Iftikhar, S. F. (2020). Modeling the Relationship between Banking Sector Credit and Economic Growth: A Sectoral Analysis for Pakistan. *Journal of Economic Cooperation & Development*, *41*(1).

Mehta, A., & Bhavani, G. (2017). What determines banks' profitability? Evidence from emerging markets-The case of the UAE banking sector. *Accounting and finance research*, *6*(1), 77-88.

ZEGRIER, A., HABIB, K., & TIGANE, A. (2021). Measuring indicators of the development of the banking sector in the face of obstacles to financing economic activity in Algeria during the period (2000-2019). Journal of Al Mayadine Al Iktissadia, 357-371.